حق العودة في ضوء عملية السلام*

تأتي هذه الورشة اليوم في ظلال مكون أساسي من مكونات البحث عن قضية مركزية، من شأنها أن تكوِّن عامل استقرار وترتبه، وليس على صعيد الذات الفلسطينية فقط، وإنما على صعيد البيئة الإقليمية والدولية، خصوصا أننا نتكلم عن موضوعين أساسيين، هما حق العودة، وعملية السلام في المنطقة.

لن أذهب بعيدا ومطولا في الخوض في غمار حق العودة وأهميته؛ وذلك لما تتناوله الأوراق الأخرى أولا، إضافة للتسليم المطلق بهذا الحق. ولكن من الأهمية بمكان الوقوف على مقدار تأثر هذا الحق وتأثيره، في ضوء عملية السلام التي يجري الكلام عنها في يومنا هذا.

مقدمة

تعد قضية اللاجئين الفلسطينيين من أعقد القضايا التي شكلت دائما حجر الأساس في أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، بل إنها تعد من أكثر القضايا التي تمتاز بطول استمرارها إلى الآن، موازنة مع قضايا اللاجئين في العالم. وتعود صعوبة التعامل مع قضية اللاجئين إلى عدة أسباب:

أولا: تعد قضية اللاجئين تاريخا للقضية الفلسطينية، وبها ترتبط التصورات السياسية والاجتماعية للقضية.

ثانيا: قضية اللاجئين عصب القيم والمقدسات الوجودية بالنسبة لكلا الطرفين.

ثالثا: يشترك في قضية اللاجئين البعد الإنساني الفردي والبعد الجماعي السياسي.

رابعا: إضافته إسرائيل لما بات يعرف بداية بالقنبلة الديمغرافية، وما

* **د. رائد نعيرات**، رئيس قسم العلوم السياسية- جامعة النجاح، ورئيس المركز الفلسطيني للديمقراطية والدراسات/ فلسطين

تصاعد لاحقا بالاعتراف بيهودية الدولة، دولة النقاء اليهودي.

هذه الأسباب جعلت المهتمين بالموضوع يضعون قضية اللاجئين في سلم أولويات نقاش القضية الفلسطينية، لا سيما- وبناء على ما ذكر من أسباب سابقة- أن قضية اللاجئين تطفو دائما على السطح، وعند تناول الموضوع وعلاقته بالعملية السلمية يجد الباحث أن القضية قد تم تناولها بثلاثة أشكال مختلفة:

الشكل الأول: هو التعامل الرسمي عبر أنواع مختلفة من المفاوضات الرسمية، بين مفاوضات متعددة الأطراف، وبين مفاوضات ثنائية.

الشكل الثاني: هو القنوات غير الرسمية على مختلف أشكالها.

الشكل الثالث: هو تناول القضية من زاوية البحث العلمي والنقاشات الأكاديمية.

ستقوم هذه الورقة بتناول الموضوع عبر هذه الأشكال الثلاثة، ومدى اقتراب المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي من إيجاد حل مناسب لقضية اللاجئين، وتحليل أهم الأسباب التي وقفت عائقا أمام إيجاد حل للقضية، وما هي أهم ملامح الحلول المقترحة. وستتناول الورقة في جزئها الأخير أيضا إمكانية إيجاد حل للقضية. وما هي محددات التصورات القادمة للحلول الممكنة وإمكانيتها.

- قضية اللاجئين والمفاوضات

• المفاوضات الرسمية

أولا: مجموعة عمل اللاجئين ضمن المفاوضات الثنائية المنبثقة عن مؤتمر مدريد، والتي تم تشكيلها منذ عام ١٩٩١م وانتهت عام ١٩٩٧م، وكانت

برعاية كندية. اجتمعت اللجنة ثمانية اجتماعات و لم تستطع أن تخرج بنتائج محددة، إذ كان التركيز الفلسطيني على المبادئ الدولية العامة الخاصة بحقوق اللاجئين وقرارات الشرعية الدولية، وذهب الجانب الإسرائيلي إلى التركيز على المسؤولية عن اللجوء وتحديد اللاجئ ومفهومه ومحاولة نزع الصبغة السياسية عن موضوع اللاجئين والتعامل معها من جانب إنساني أو إنساني سياسي.

ثانيا:اتفاقية أوسلو واللجنة المختصة باللاجئين: من المعلوم أن اتفاقية أوسلو قد أرجأت قضية اللاجئين إلى مجموعة من القضايا التي ستناقش في المرحلة النهائية، إلا إنه تم في عام ١٩٩٥م تشكيل لجنة اللاجئين، وبدأت اجتماعاتها المتفرقة بين عمان والضفة والقطاع، فكان الموقف الإسرائيلي غير متحمس لإيجاد حل للقضية أو مناقشتها بشكل جدي، باعتبار أن هذه القضية تخضع للمفاوضات النهائية بين الطرفين، وهي تأتي ضمن مجموعة من القضايا العامة التي يؤثر كل منها في الاخر.

ثالثا: محادثات كامب ديفيد الثانية ومحددات الرئيس الأمريكي بل كلينتون: من أهم ما ميز محادثات كامب ديفيد الثانية أنها تناولت القضايا الرئيسية والحساسة في الصراع، ومن بينها كانت قضية اللاجئين.

أ) أكد المفاوض الفلسطيني أثناء محادثات كامب ديفيد على ما يلي:

١- على إسرائيل أن تعترف بمسؤوليتها الأخلاقية عن قضية اللاجئين.

٢- اعتراف إسرائيل المبدئي والنظري بحق العوده.

٣- بالتأكيد، ليس جميع اللاجئين سيعودون إلى إسرائيل من الناحية العملية، ولكن تعويضهم يجب أن يكون على حساب الجانب الإسرائيلي.

ب) الموقف الإسرائيلي

١- رفض الإسرائيليون أي مسؤولية أخلاقية عن قضية اللجوء الفلسطيني.

٢-إسرائيل تعترف بعودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية.

٣-إسرائيل ترفض الاعتراف بقرار ١٩٤ محددا لموضوع اللاجئين.

٤- سيكون التعويض بناء على صندوق دولي يؤسس لهذا الغرض، وليس على حساب إسرائيل.

٥- تتقبل إسرائيل فكرة عودة بعض اللاجئين بناء على قاعدة لم الشمل للعائلات والسيادة لإسرائيل في ذلك.

جـــ) محددات الرئيس الأمريكي

قدم الرئيس مقترحاته ضمن ما أطلق عليه البديلين:

١- كلا الطرفين يقر بعودة اللاجئين إلى فلسطين التاريخية.

٢- كلا الطرفين يعترف بحق الفلسطينين بالعودة إلى وطنهم، وبناء عليه تقدم الإدارة المقترحات التالية: خمسة أماكن يمكن أن تكون بيوتا للاجئين:

- دولة فلسطين.
- مناطق إسرائيلية يتم تبادلها مع الفلسطينين.
- إعادة تأهيل في الدول المضيفة.
- توطينهم في دولة أخرى: «third country».
- السماح بالرجوع إلى إسرائيل.admission to Israel.

عند الوقوف على هذه المقترحات نجدها قد عالجت قضية اللاجئين، ولكن التفاصيل تشير إلى أن مقترحات الرئيس الأمريكي قد قضت على حق العودة وأنهته حقا طبيعيا للاجئين الفلسطينيين، وذلك على صعيدين:

الأول: الصعيد السياسي، إذ اعتبر الرئيس الأمريكي أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي Jewish people.

الثاني: وهو الإجرائي، فإسرائيل لن تعيد اللاجئين ضمن مفهوم حق العودة بمقدار ما هو ضمن السماح لهم، وتلا ذلك توضيح للرئيس الأمريكي في الورقة نفسها من أن توطين اللاجئين أو إعادة تأهيلهم أو الرجوع إلى إسرائيل يعود إلى سياسات هذه الدول.

رابعا: خارطة الطريق: تعاملت خارطة الطريق مع موضوعة اللاجئين بشكل جانبي، فقد أكدت وجوب التوصل إلى حل بخصوص قضية اللاجئين، يكون من صفاته «عادل، ومتفق عليه، وممكن».

خامسا: المبادرة العربية للسلام: تعد المبادرة العربية اشتراطية، إذ إنها ركزت على التحقيق السياسي بقيام دولة فلسطينية مستقلة، وفي المقابل يتم التطبيع مع العالم العربي. أما فيما يخص قضية اللاجئين فجاء طرح المبادرة من زاوية إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفقا للقرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفض فكرة التوطين.

– المباحثات غير الرسمية

١– وثيقة يوسي بيلين– أبو مازن ١٩٩٥م

تم الاتفاق على خطوط عريضة باتجاه تشكيل لجنة دولية تعنى بموضوع اللاجئين والتعويض... إلخ. ولم يتم التطرق إلى حق العودة، وإلى أين.

٢– وثيقة جنيف ٢٠٠٣م

تم الاتفاق بين المُوَقِّعَيْن: ياسر عبد ربه– أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة

التحرير الفلسطينية، ويوسي بيلين، على ما يلي:

١- اللاجئون الفلسطينيون سيعودون فقط للدولة الفلسطينية، واليهود سيعودون فقط لدولة إسرائيل.

٢- المجتمع الدولي سيقوم بتعويض من يرغب بالإقامة في البلد الذي يوجد فيه، أو الذي يريد الرحيل إلى بلد آخر.

إن تحليل مضمون المباحثات غير الرسمية وأهدافها يمكن اختصاره في أنه تمركز حول مجموعة من الأهداف:

١- محاولة إعادة تشكيل الرأي العام فيما يخص قضية اللاجئين.

٢- محاولة صنع تصورات عامة حول الحلول الممكنة.

٣- محاولة استكشاف التوجهات العامة عند الفلسطينيين والإسرائيليين-على حد سواء- فيما يخص تصوراتهم العملية للحل بعيدا عن المواقف المبدأية.

بعد هذا العرض الموجز والسريع لمراحل قضية اللاجئين وتطوراتها في ضوء عملية السلام، من المهم الوقوف على آفاق حل القضية في العملية السلمية الفلسطينية– الإسرائيلية. إذ سيتم تناول هذه القضية في ضوء المتغيرات الجديدة في الواقع السياسي الفلسطيني بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاما على عملية السلام منذ أوسلو، ومناقشة قضية أخرى، هي في مدى أن يكون لتحقيق عملية سلمية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي شأن في تحقيق سلام شامل وعادل. وبناء على ذلك تم تقسيم هذه الورقة إلى:

١- فلسفة العملية السلمية من وجهة النظر الإسرائيلية ومدى تأثيرها في حق العودة.

٢- العقلية التفاوضية الفلسطينية ومدى تاثيرها في حق العودة.

إننا- ونحن نتكلم عن فلسفة العملية السلمية من وجهة النظر الإسرائيلية- نعدها وسيلة بهـــــدف الوصول إلى غاية أساسية، وتتحدد هذه الغاية باختلاف المتغيرات المحيطة بالوضعية الإسرائيلية، ومن أهم هذه المتغيرات ما يخص موضوعنا: حق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينين إلى الأماكن التي هُجِّروا منها أو نزحوا عنها. بمعنى عودة اللاجئين إلى أراضي عام ١٩٦٧م، وعودة النازحين إلى أراضي عام ١٩٤٨م. وهنا لا بد من الوقفات التحليلية لهذا المحدد معيارا أساسيا في العملية أو العمليات التفاوضية القادمة. فالفلسفة السلمية الإسرائيلية تقوم على جمله من المرتكزات والأعمدة، ومن أبرزها:

١- إسرائيل بحاجة إلى السلام من أجل تحقيق الأمن، والأمن من شقين:

أ) الأمن الداخلي، وهو ما أطلق عليه مؤخرا القنبلة الديمغرافية.

ب) الأمن الوافد، وهو ما يطلق عليه دولة فلسطينية، أو كيان فلسطيني مستقر غير معاد، وضمان ذلك.

هذا يعني أنه لا يمكن طرح قضية حق العودة ومناقشتها إجرائيا مع شريك سياسي مثل أيهود أولمرت، فضلا عن أنها غير موجودة في القاموس السياسي الإسرائيلي؛ لأنها تنسف العقيدة السياسية التي يقوم عليها حزب كديما، حتى وإن تكلمنا عن العودة إلى أراضي الدولة المنوي قيامها، لأن فتح باب حق العودة سيؤدي إلى إحداث عدم استقرار في هذه الدولة (الدولة الفلسطينية)، مما سيقود إلى عدم تحقيق الأمن لدولة إسرائيل.

هذه هي إذن فلسفة العملية السلمية من طرف الجانب الإسرائيلي.

٢- السياسية الإسرائيلية تقوم على عدم الشمولية وعدم الفاعلية، فإسرائيل تعد حق العودة- فيما يسمى لم الشمل- فرديا، وعديم أحقية، أو هي لا تتعامل معه من الجانب السياسي.

٣- الدولة اليهودية، أو دولة الشعب اليهودي، وهذا المفهوم يجعل الكلام عن حق العودة أو مناقشة الموضوع من الهراء، إذ إن المرتكز الإسرائيلي الجديد يقوم على محاولة التخلص من جزء كبير من الفلسطينيين المقيمين في دولة إسرائيل لتحقيق هذا الهدف.

٤- إدخال مصطلح الحل الممكن الى المبادرات الدولية وعلى رأسها خارطة الطريق.

٥- رفض تيارات الوسط واليسار في إسرائيل لاعتبار القضية قضية مطروحة للنقاش، وهذا ما تناولته تصريحات تسيبي لفني، أو أيهود باراك، فضلا عن الموقف اليميني.

٦- استناد إسرائيل في موضوع الدولتين على أنها دولتان لشعبين، ومن هنا لا يجوز أن نتكلم عن عودة شعب آخر إلى دولة أخرى، أي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل.

٧- تدويل قضية إيجاد حل لموضوع اللاجئين، مما يعني أن إسرائيل باتت غير مسؤولة عن الموضوع والتعويضات.

أما فيما يخص الجانب الفلسطيني فإن الصورة تبدو بازدواجية كبيرة يعاني منها المفاوض الفلسطيني، وذلك على إشكاليتين مركزيتين:

الأولى: أن المساس بحق العودة من شأنه أن ينسف الأساس الدستوري

الذي قامت عليه السلطة الفلسطينية، إذ المرجعية الدستورية للسلطة الفلسطينية هي منظمة التحرير الفلسطينية. وبإلغاء حق العودة فلن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني، وعلى الأقل في الشتات، فكأن المفاوض الفلسطيني سيقوم بنسف الأساس الدستوري لوجوده.

الثانية: أن المفاوض الفلسطيني سيعمل- على الأقل خلال الخمس عشرة سنة القادمة- على محاولة دعم موقفه أكثر فأكثر، وأن أي مساس بموضوع العودة ليس له إلا طريق واحد، وهو- على الأقل- دعم الطرف المناوئ للجانب الفلسطيني.